مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثالث

رجب ـ رمضان ١٤٢٧هـ
(يولية ـ سبتمبر ٢٠٠٦م)

• مسائل في الفصيح بين ثعلب واللُغَويين

• التواصل غير المنطوق في ديوان عمر بن أبي ربيعة مستوى التبادل البصري - نموذجاً

• كِتاب القوافي عن الشيخ أبي نصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَري

• معاني القرآن الكريم للنحاس (دراسة نقدية)

• من التراث النحوي المفقود

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• مسائل في الفصيح بين ثعلب واللُّغَويين
عبدالعزيز بن عبدالكريم التويجري ٥

• التواصل غير المنطوق في ديوان عمر ابن أبي ربيعة
وسمية بنت عبدالمحسن المنصور ٥٥

• كِتاب القوافي عن الشيخ أبي نَصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَري
سليمان أحمد أبو ستة ١٠٥

• معاني القرآن الكريم للنحاس (دراسة نقدية)
محمد عبيد ١٤٩

• من التراث النحوي المفقود
حسين بركات ٢٠٣

المجلد الثامن ـ العدد الثالث ـ رجب ـ رمضان ١٤٢٧هـ / يولية ـ سبتمبر ٢٠٠٦م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

مسائل في الفصـــيح
بين
ثعلب واللُّغَوِيِّين

عبد العزيز بن عبد الكـريم التويجـري

أستاذ العلوم اللغوية المشارك في جامعة الملك سعود

كلية الآداب. قسم اللغة العربية وآدابها

ظهر في العربية في النصف الأول من القرن الثالث الهجري اتجاه جديد في التصنيف اللغوي، تمثل هذه الاتجاه في التأليف في حقل (لحن العامة) وتصحيحه وتصويب هذا اللحن، وقد أعقب هذا الاتجاه مرحلة البذور الأولى في تصنيف (لحن العامة). ويعد ابن السكيت من رواد التأليف المتقدمين في هذا الفن؛ إذ تناول قضية اللحن في وقت مبكر، فعرض في كتابه (إصلاح المنطق) للكثير من التنبيهات على الألفاظ التي وقع اللحن فيها، وقام بتصويبها. وجاء بعده أبو حاتم السجستاني في تأليف كتابه (لحن العامة). ثم خلفهما ابن قتيبة الذي ضمَّن كتابه (أدب الكاتب) ألفاظاً جمَّة، أشار إلى حدوث اللحن فيها، وأوضح جانب الصواب في نطقها وكتابتها.

وقد حفلت هذه المصنفات الثلاثة بالإشارات الكثيرة، والتنبيهات الغفيرة على ما وقع للعامة من أخطاء في استعمال بعض الألفاظ والعبارات، وتصحيح لحنها، وتصويب أبنيتها، سواء أكان ذلك في مجال الأصوات أم البنية أم التركيب.

وتبع هؤلاء ثعلب في (فصيحه) الذي ضمنه عدداً من المفردات والتراكيب الفصيحة التي رأى أنها أفصح من غيرها. وكان لهذا الكتاب أثر بالغ في تراث متن العربية اللغوي ـ خاصة ـ وتراثها الأدبي والفكري ـ عامة ـ، وقد توافر على شرحه وبسطه، والاستدراك عليه وتذييله، ونقده ونظمه، عدد من اللغويين المعاصرين لثعلب والخالفين له حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري.

وإذ لم تكن تلك الألفاظ التي ألبسها ثعلب ثوب الفصاحة محل القبول والتسليم من قبل بعض اللغويين ـ وإن كانت جمهرة اللغويين تؤيد ثعلباً في القول بفصاحتها ـ فقد رأيت أن أسهم بقدر ضئيل في إماطة اللثام عن مدى فصاحة طائفة من تلك الألفاظ، وذلك بعرض رأي ثعلب وآراء بعض اللغويين ـ السالفين والخالفين لثعلب ـ وأقوالهم حول فصاحة تلك الطائفة أو عدم فصاحتها، من خلال

نصوص أولئك اللغويين في مصنفاتهم، وفي النقول عنهم في مصنفات خالفيهم، وفي معجمات العربية، كما عمد البحث إلى استنطاق آراء المعجميين واستشارتهم في تلك الفصاحة أو عدمها؛ سعياً لمعرفة الرأي المؤيد لثعلب، والرأي المخالف له والمعترض عليه؛ ليتسنى لنا استخلاص النتائج المتوخاة من وراء فكرة هذا البحث اللغوية وأبعادها المختلفة.

ولنشرع الآن في عرض بعض الألفاظ والتراكيب التي أوردها ثعلب ودراستها؛ ليتبين لنا أمر فصاحتها، وموقف كل من ثعلب واللغويين من تلك الفصاحة تأييداً أو اعتراضاً.

(عرق النَّسا):

يسم بعض اللغويين قول العرب (عرق النَّسا) بالخطأ؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه. وقد تشعبت آراء اللغويين حول ذلك، فذهب بعضهم إلى القول بصحته، ومن هذا الفريق: الكسائي والفراء وأبو زيد الأنصاري وابن السكيت وثعلب وابن دريد[1] وابن بري الذي يرى أن ذلك مسموع عن العرب. وأنه لا وجه لإنكار قولهم: (عرق النَّسا). ويكون ذلك من باب إضافة المسمى إلى الاسم كحبل الوريد كما جاء في اللسان[2].

(١) ينظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ) ١/ ٢٢٦. والمقصور والممدود له، تحقيق: ماجد الذهبي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ) ٢٠. وأبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، نشر سعيد الشرتوني (بيروت، دار الكتاب العربي ١٣٨٣هـ= ١٩٦٧م) ١٨. وابن السكيت، يعقوب. إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م) ١٤١، ١٦٤. وثعلب، أبو العباس، كتاب الفصيح، تحقيق ودراسة: عاطف مدكور (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤) ٢٨٩. وابن دريد، أبو بكر، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م) ٢/ ١٠٧٤، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، د.ت). والزبيدي، المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، (القاهرة. المطبعة الخيرية، ١٣٠٦-١٣٠٧هـ) نسا.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب. والزبيدي، تاج العروس: نسا.

ويرى ابن الطيب الفاسي جواز القول: (عرق النَّسا)؛ حيث حمله على إضافة العام إلى الخاص(١).

وقد أيد هؤلاء نخبة من اللغويين(٢).

وقال فريق آخر: لا يقال كذلك، وعلى رأس هذا الفريق: الأصمعي الذي يقول: " هو (النَّسا)، ولا تقل (عرق النَّسا)، كما لا يقال: عرق الأكحل، ولا عرق الأبجل، وإنما هو الأكحل والأبجل "(٣).

ويؤيد أبو إسحاق الزجاج ما ذهب إليه الأصمعي؛ إذ يذكر الزجاج أن قولهم: (عرق النَّسا) خطأ. مستشهداً بقول امرئ القيس:

فأنْشَبَ أظْفَارَهُ في النَّسا فَقُلْتُ: هُبِلْتَ، ألا تَنْتَصِرْ(٤)(٥)

ومشى في ركاب هؤلاء ابن درستويه؛ إذ أيدهم، واتبع مقولتهم، فقد جاء في (تصحيح الفصيح وشرحه): أن " (عرق النَّسا) من غلط العامة، كما تخطئ في قولها: عرق الأكحل، وعرق القيفال، ونحو ذلك، وتضيف العرق إلى اسم العرق،

(١) ينظر: الفاسي، ابن الطيب، حاشية القاموس = إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس، مخطوط (القاهرة، المكتبة الأزهرية رقم ٩٩) نسا، والزبيدي، تاج العروس، نسا.

(٢) ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، انتصار ابن خالويه لثعلب فيما تتبعه عليه الزجاج. ـ مخطوط ـ (ليدن، رقم ٢٥١٧) الورقة ٢/ ب. و السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو (حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦١هـ) ٤/ ١٢٧. والجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار (بيروت، دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م) نسا. والجواليقي، أبو منصور، الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تحقيق: عبالمنعم أحمد صالح، وصبيح حمود الشاتي (السليمانية، الجامعة السليمانية د.ت) ٢١. وابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م).

(٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ١٦٤، وينظر: ابن منظور، لسان العرب: نسا.

(٤) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، مخاطبة بين الزجاج وثعلب في مواضع أنكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام، مخطوط (برلين، المكتبة الملكية، رقم ٦٩٣٣) ـ ضمن مجموع ـ الورقة ١٤٩/ ب ـ ١٥٠/ أ.

(٥) البيت له في ديوانه ١٦١، وابن السكيت: إصلاح المنطق ١٦٤.

ولا يجوز ذلك؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه؛ وإنما الصواب أن يقال: هو القيفال، وهو الأكحل، وهو النَّسا...»[1].

ويرى علي بن حمزة البصري أن قولهم: (عرق النَّسا) غلط، وأن (النَّسا) عرق، ولا يقال: عرق العرق[2] وعند ابن الجبان ـ أحد شراح فصيح ثعلب ـ: أن المختار: (النَّسا) دون إضافة[3]. ويرى أبو علي المرزوقي أنه يقال: (النَّسا)، ولا يضاف إليه عرق[4]، ويسم ابن سيده (عرق النَّسا) بالخطأ[5].

وما قاله الأصمعي ومؤيدوه لم يُسلَّم لهم. فقد ردَّ نخبة من اللغويين على هذا الفريق قولهم، ودفعوا حجَّتهم، وقابلوا برهانهم ببرهان قاطع، ومن هذه النخبة ابن خالويه والجواليقي اللذان ردَّا على الزجاج مقولته ـ الآنفة الذكر ـ؛ والرد على الزجاج، رد على جميع أفراد الفريق الذين ذهبوا إلى تخطئة رأي الفريق الأول وتغليطه صراحة وضمناً.

قال ابن خالويه في انتصاره لثعلب: " أما قول ثعلب: (عرق النَّسا) فقد أجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم... أن معنى قوله تعالى ﴿كُلُّ الطَعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَني إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلَ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لحوم الإبل

(١) ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون ومراجعة رمضان عبدالتواب، (القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م) ٦٤.

(٢) ينظر: البصري، علي بن حمزة، التنبيهات على أغاليط الرواة، تحقيق: عبدالعزيز الميمني (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧م) ١٨١.

(٣) ينظر: ابن الجبان الأصبهاني، أبو منصور ، محمد بن علي، شرح فصيح ثعلب دراسة وتحقيق: عبدالجبار جعفر قزاز، (لاهور، مطبعة المكتبة العلمية، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م) ١٩٦.

(٤) ينظر: المرزوقي، أبو علي، شرح الفصيح ـ مخطوط ـ (تركيا، إستانبول، مكتبة كوبرلي رقم ١٣٢٣) الورقة ٨٥/ ب.

(٥) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن، المخصص، عناية محمد محمود الشنقيطي، وعاونه طه بن محمود (بولاق، المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ= ١٨٩٨م) ٢/ ٤.

وألبانها، فقال علي وعبدالله وابن عباس، وعبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ وكل من فسر القرآن: إن يعقوب عليه السلام كان به (عرق النَّسا)، فلم يجز لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله ﷺ، ويأخذ بقول الشاعر:

فأنْشَبَ أظْفَارَهُ في النَّسا ......"[1]

وقال أبو منصور الجواليقي معترضاً على الزجاج وفريقه: "... قوله ـ أي الزجاج ـ: لا يقال (عرق النَّسا)، ليس كما قال؛ لأنه يقال: (عرق النَّسا). وجاء في التفسير: أن يعقوب عليه السلام كان يأخذه (عرق النَّسا)، كذا رُوِي بهذا اللفظ. وفي التفسير أيضاً: كان يعقوب يشتكي (عرق النَّسا).

وقال أبو زيد الأنصاري: يقال: نَسَيان، ونَسَوان، لتثنية (عرق النسا) وكذلك قال ابن السكيت: وهو (عرق النَّسا).

وروى أبو عبيد عن الفراء كذلك. وقد ذكره الزجاج في كتابه (معاني القرآن) كذلك، فكيفَ يَعُدُّ خطأً ما يستصوبه ؟!.

وإذا كان للشئ اسمان، وخيف اللبس، أضافوا أحدهما إلى الآخر؛ للتبيين وزوال اللبس، كما قالوا: صلاة الأولى، و مسجد الجامع، وحبة الخضراء... وليس قول امرئ القيس:

فأنْشَبَ أظْفَارَهُ في النَّسا .....

بمانع من أن يقال: (عرق النَّسا)، ولم يقولوا: عرق الأبجل، وعرق الأكحل؛ لأنهما لا حاجة بهما إلى التبيين، كما احتاج إليه (النَّسا)"[2].

وعندما نتأمل ما جاء في رد كل من ابن خالويه والجواليقي، نجد أن ما ذهب إليه

(١) ابن خالويه، انتصار ابن خالويه لثعلب، ـ مخطوط ـ الورقة ٢ / ب. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٤ / ١٢٧.

(٢) الجواليقي: الرد على الزجاج، ٢١ ـ ٢٣. وينظر: الزجاج، أبو اسحاق، معاني القرآن و إعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ) ١ / ٢٢٦.

الزجاج وسالفوه وخالفوه من القائلين بخطأ (عرق النَّسا) ليس له ما يسوِّغه، ويعوزه أيضاً الدليل العلمي القوي؛ وعندما نتأمل ما قاله اللغويون من ورود (عرق النَّسا) في كلام الصحابة، وأنه قد سمع عن العرب، وأنه يمكن حمله على إضافة المسمى إلى الاسم، أو العام إلى الخاص. وأن العرب تضيف أحد الاسمين إلى الآخر عند خوف اللبس؛ للتوضيح والتبيين. والزجاج نفسه استعمل ذلك بالإضافة في كتابه ـ الآنف الذكر ـ.

كما جاء (عرق النَّسا) في الشعر الفصيح. ومنه قول الشاعر:

لَّما رَأَيْتُ مُلُوكَ كِنْدَةَ أَصْبَحَتْ كَالرِّجْلِ، خَافَ الرِجْلَ عِرْقُ نَسَاهَا[1]

عندما نتأمل كل ذلك؛فإن هذا التأمل يقودنا إلى القول بصحة قول العرب (عرق النَّسا) بل فصاحته.

ويظهر " أن المسألة كلها راجعة إلى الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه، أو إلى ما بمعناه، ولا يسمح بذلك البصريون. يؤيد ذلك أن الذي روى (عرق النَّسا) الكسائي والفراء وثعلب. وهم من الكوفيين، ولم يروه أحد من البصريين، وعلى ذلك يكون الزجاج قد ركب الشطط، وخطَّأ ما ليس بخطأ "[2].

وقد جاء في (مجالس ثعلب) النَّسا دون إضافة؛ مما يدل على أن ثعلباً يقول بهما جميعاً. ولكنه أثبت في (الفصيح) ما رأى أنه أفصح من غيره؛ حيث اختاره على (النَّسا) دون إضافة[3] وهو ما قال به أئمة الكوفيين؛ ولذا نرجح ما ذهب إليه

(١) البيت لفروة بن مسيك، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، وهو أحد الصحابة رضوان الله عنهم. ينظر: اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ١٢١. وابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، (بيروت، مؤسسة علوم القرآن. د.ت) ٢/ ٥٨٢.

(٢) ثعلب، الفصيح، قسم الدراسة، ٢١٥.

(٣) ينظر: ثعلب، الفصيح، ٢٨٩.

ثعلب؛ للعلل النقلية التي أدلى بها أصحاب الفريق الأول؛ تلك العلل التي لا يسع العقل المنصف إلا قبولها والأخذ بها. مطَّرحاً ما يخالفها.

(الحُلُم والحِلْم)، بين الاسمية والمصدريَّة

عرض ثعلب لهذا اللفظ، فقال: " حَلُمْت في النوم، أحلُم حُلْماً وحُلُماً، وأنا حالم، وحلَمْتُ عن الرجل، أحلُم حِلْماً، وأنا حليم "(١) وقد اعترض عليه الزجاج قائلاً: " وقلتَ: حلمتُ في النوم، أحلُم حُلْماً وحُلُماً، والحُلم ليس بمصدر، وإنما هو اسم... وإذا كان للشيء مصدر واسم، لم يوضع الاسم موضع المصدر"(٢).

ويخالف ابن درستويه الزجاج في ما ذهب إليه، وكأنه يؤيد ثعلباً، فيقول: "أما قوله: حَلَمْتُ، أحْلُم حُلْماً وحُلُماً في النوم، وَحلمْتَ عن الرجل حِلْماً وأنا حليم، فليس الحُلْم ولا الحِلْم بمصدر، ولكنهما اسمان يوضعان موضع المصدر؛ وذلك أن حق فَعَلْتُ بفتح العين، أن يكون مصدره إذا لم يكن متعدياً: الفُعُول، مثل: القعود، والجلوس، في قَعدْت، وجَلسْت. وإن كان متعدياً فعلى مثال فَعْل مثل الضَّرْب في :ضَرَبت. والقتل في: قَتَلت. وقد يدخل مصدر أحد البابين على الآخر؛ لشركة تقع في معنى أو تشابه من جهة بينهما... وقد توضع الأسماء مواضع المصادر؛ إما للفرق بين الشيئين اللَّذَيْن على لفظ واحد؛ وإما لتشبيه شيء بمثله. وإنما المصدر من حَلَمْتُ في النوم المطرد على قياس بابه: الحُلُوم بالضم والواو، مثل السُّكُون والسُّكُوت، والهُمُود، والهُجُود، والهُجُوع، ولكنه لم يستعمل، واستغني عنه بغيره، وإنما الحُلُم: اسم لما يرى في المنام، واسم لما يصيب الإنسان من الجنابة... وأما (حَلُمْتُ عن الرجل) فمصدره الجاري على مثال نظيره الفَعَالة؛ لأنه من باب المبالغة في النعت، كقولك: صَلُب، يَصْلُب صلابةً... ونحو ذلك،

(١) ثعلب، الفصيح، ٢٨٣.

(٢) الزجاج، مخاطبة بين الزجاج وثعلب ـ مخطوط ـ الورقة: ١٥٠/ أ.

ولكنه لم يستعمل واستغني عنه بغيره، فوضع الحِلم في موضع مصدره؛ طلباً للتخفيف لكثرة استعماله، أو للفرق بينه وبين ما يلتبس به... "(١).

ويرى ابن خالويه أن " الحُلْم مصدر واسم، وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم: تقول: عَلِمْتُ عِلْماً، وفي فلان عِلمٌ، فالعلم مصدر واسم"(٢).

ويؤيد الجواليقي ابن خالويه فيذكر أن الحُلم مصدر واسم، وأن فيه لغتين: حُلْم وحُلُم، وأنه إذا توالت الضمتان في اسم، مثل العُسُر واليُسُر، فإنه يجوز التخفيف بإسكان الثانية. وما ذكره أبو العباس مصدر. وليس كل فعل يكون له مصدر واسم؛ إذ إن من الأفعال ما يكون اسمها ومصدرها واحداً(٣).

وما ذكره اللغويون من حجج؛ يجعلنا نرجح ما قاله هؤلاء على ما ذكره الزجاج؛ ذلك أن ما ذكره من أن الحُلُم ليس بمصدر صحيحٌ، ولكن ما ذكره من أن الاسم لا يوضع موضعَ المصدر موضعُ نظر؛ إذ قد توضع بعض الأسماء في موضع المصادر، كما أوضحه اللغويون. ومثل هذا الأمر شائع مستفيض في العربية، وكان الأولى بالزجاج عدم مخالفة ثعلب في ذلك. ويظهر أن تعقب الزجاج ثعلباً في هذا مما يجري بين المتعاصرين من منافسة علمية. وربَّما شابها ـ أحياناً ـ بعد عن الموضوعية وعن التجرد من الهوى؛ مما يضفي على الحوار العلمي ظلالاً من الاتهام الشخصي بقصور المعرفة والتجهيل للآخر. وهذا ما يؤدي ـ في النهاية ـ إلى عقم ذلك الحوار، وخروجه عن الروح العلمية التي تنشد الفائدة في الطرح في أي موضوع تتناوله.

(عزَب وعزَبة):

يحفل المعجم العربي بعدد وافر من الألفاظ التي تطلق على المؤنث دون أن تلحقها علامة التأنيث؛ لكونها مصادر، أو مشتقات لا ينصرف معناها لغير

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه ٢١٩.

(٢) ابن خالويه انتصار...، ـ مخطوط ـ الورقة ٢ / ب. و السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ١٢٧.

(٣) ينظر: الجواليقي، الرد على الزجاج، ٢٤٠.

الأنثى؛ ولذا فهي لا تطلق إلا على المؤنث.

وقد ذكر ثعلب أنه يقال: "رجل عزب، وامرأة عزبة "(١) ـ والعزب من الرجال: الذي لا زوجة له. والعزبة: المرأة التي لا زوج لها ـ. ولم يكن هذا القول محل تأييد وموافقة من قبل اللغويين؛ إذ قال به فريق منهم، واعترض على القول به فريق آخر.

وممن ذهب إلى أن (عزبة) يطلق على الأنثى: الكسائي(٢) والفراء في ما رواه عنهما أبو عُبيد القاسِم بن سلام، وعزاه إليه أيضاً ابن السكيت(٣). وقال ذلك أبوبكر الزبيدي(٤). كما قال به أيضاً نخبة من اللغويين من معجميين وغيرهم(٥).

ويعترض على هذا القول فريق من اللغويين؛ إذ يرى أنه لا يقال: (عزبة)؛ فقد روى الأزهري عن النضر أنه: " . . قال المنتجع: يقال: امرأة عزب بغير هاء، قال: ولا تقل: امرأة عزبة "(٦).

ويؤيد الزجاج هذا القول حيث يرى أن (عزباً) يطلق على الأنثى، وأن قولهم: (عزبة) خطأ؛ معللاً تخطئته هذه بأنه مصدر، لا يجوز تأنيثه، فلا يقال: (عزبة)، ولا يجوز أيضاً تثنيته ولا جمعه(٧).

---

(١) ثعلب، الفصيح، ٣٢٠.

(٢) ينظر: الجوهري، الصحاح. وابن منظور، لسان العرب. والزبيدي، تاج العروس. عزب.

(٣) ينظر: ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، تحقيق: محمد المختار العبيدي (تونس، المجمع التونسي للعلوم الآداب والفنون، ودار سحنون للنشر والتوزيع ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م) ١/ ١٥١، وابن السكيت، يعقوب، كتاب الألفاظ، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٨م)، والأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، ومراجعة محمد علي النجار وآخرين (القاهرة، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م وما بعدها) عزب ٢/ ١٤٧.

(٤) ينظر: الزبيدي، أبو بكر، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبدالتواب، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م) ٢١٥.

(٥) ينظر: اللحمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ٢٨٢، والزبيدي، تاج العروس، عزب.

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة، عزب ٢/ ١٤٧.

(٧) الزجاج، مخاطبة بين الزجاج وثعلب ـ مخطوط ـ الورقة ١٥٠/ أ.

ويذهب ابن درستويه مذهب الزجاج في هذا القول وتعليله، وكأنه يردد ما قاله الزجاج؛ إذ يقول: " وأما قوله: امرأة (عزبة) فليس من فصيح الكلام، وإن كان قد قيل. وإنما الفصيح أن يقال للذكر والأنثى: (عزب) بغير هاء؛ لأنه مصدر قد وصف به... "(١).

وقال في موضع آخر: «وأما قوله ـ أي ثعلب ـ ورجل (عزب)... وهو مصدر قد وصف به مثل دنِف... و المرأة أيضاً: عزب مثله؛ لأن المصادر إذا وصف بها استوى فيها المذكر والمؤنث... على لفظ واحد. والعامة تقول: امرأة (عزبة)، وهذا لا يجوز في المصادر إذا غلبت على الصفة حتى جرت مجرى الأسماء. وليس بالمختار»(٢).

وابن درستويه هنا لا يخطئ القائلين: (عزبة) كما يفهم من كلامه؛ إذ يرى أن الفصاحة تقتضي القول: (عزب) دون غيره. وهو بهذا يختلف عن الزجاج الذي يؤكد خطأ من يقول: (عزبة) كما رأينا.

كما يسير أبو علي المرزوقي في (شرح الفصيح) على خطى ابن درستويه؛ إذ يرى أنه يقال للمرأة: (عزب، وعزبة) وأن الجيد: (عزب)(٣).

ومن القائلين بتخطئه (عزبة) ابن هشام اللخمي الذي خطَّأ قول أبي بكر الزبيدي، وذهب إلى القول: بأن " الصواب: جارية (عزب) بغير هاء "(٤).

وما ذهب إليه هذا الفريق كان موضع نقد واعتراض من قبل فريق آخر من اللغويين؛ فقد أجاز هذا الفريق القولين معاً. ومن هؤلاء: أبو محمد القاسم بن

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ٤٦٩.

(٢) المرجع السابق، ٥٠٥.

(٣) ينظر: المرزوقي، أبو علي، شرح الفصيح ـ مخطوط ـ الورقة ١٧٦ / ب.

(٤) اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م) ٤٧. وينظر: الزبيدي، أبو بكر، لحن العوام، ٢١٥.

بشار الأنباري[1] وابن خالويه الذي انتصر لثعلب ورد على الزجاج ما أخذه على ثعلب ـ والرد على الزجاج رد على فريقه من السالفين والخالفين ـ يقول ابن خالويه: "وأما قوله في (رجل عزب): إنه مصدر لا تدخله الهاء، فخطأ عظيم؛ لأن (العزب) اسم وصفة بمنزلة العازب... والدليل على أن (العزب) اسم الفاعل، أنك تجمعه على فُعّال، قوم عُزَّاب، وامرأة عزبة، وقد ذكره أبو عبيد في (المصنف) كما ذكره ثعلب... ويقال: امرأة (عزب وعزبة) غير أن ثعلباً اختار اللغة الفصحى... وقد قالت العرب: امرأة... عاشق وعاشقة، وشيخ وشيخة، وكهل وكهلة، وشبه هذا لا يحصى كثرة، فلا أدري لم عاب (عزباً وعزبة)؟ وقد خطأه أبو عبيد في (المصنف) كما خطأه ثعلب"[2].

ونلحظ في نص ابن خالويه ظهور الحجة المبنية على الاستدلال العلمي. وقد أوفى ابن خالويه هذه المسأله حقها من الدرس والبحث، معتمداً على ثقافة لغوية رصينة وجدل علمي مقنع.

وينقض أبو منصور الجواليقي ما ذهب إليه الزجاج،ويحتج في رده عليه بطريق الرواية وطريق القياس. ويتفق الجواليقي مع ما ذهب إليه ابن خالويه في هذه القضية حيث يقول: " قد منع أبو إسحاق ما جوزه العلماء وما يوجبه القياس. أبو زكريا عن هلال بن المحسن عن الجراح عن ابن الأنباري عن أبيه عن الطوسي، عن أبي عبيد عن الفراء، أنه قال: امرأة (عزبة): لا زوج لها، وقد قاله الكسائي، ورواه غيرهما من العلماء، فهذا طريق الرواية.

(١) ينظر: الأنباري، أبو محمد القاسم بن محمد، شرح المفضليات، تحقيق: كارلوس لايل، (بيروت، مطبعة الأباء السيوميين ١٩٢٠م) ٧٩٤.

(٢) ابن خالويه، انتصار... ـ مخطوط ـ الورقة ٢ / ب. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ١٢٧. وينظر: ابن سلام أبو عبيد، القاسم، الغريب المصنف، ١ / ١٤٧، ١٥١. وقد أشار ابن خالويه إلى جواز (عزبة) في مصنف آخر له. ينظر: ابن خالويه، الحسين، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار (مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ) ٢٧٥.

وأما طريق القياس فإنه إذا كان الوصف يصلح للمذكر والمؤنث وجب أن تلحق به الهاء فيقال: (عزبة)، كما يقال: قائمة وقاعدة...؛ لأن المذكر يشركها فيه، فهذا يقوي قول أبي العباس، ولا يدل قول ابنة الحمارس:

يا من يدل عزباً على عزب

على أنه لا يجوز (عزبة). وأما المصدر فهو العزبة والعزوبة... "[1].

وينعت بعض اللغويين (عزبة) بالصواب والفصاحة، قال الزمخشري في (شرح الفصيح) " في المرأة وجهان: (عَزَبَ، وعَزَبَة). وكلاهما فصيح"[2] وصوَّب ابن مكي الصقلي (عزبة)، وذكر أنه قد يقال للأنثى: (عزب)[3] وكأن عبارته تشير إلى أن إطلاق (عزب) على الأنثى قليل.

وممَّن قال بجواز إطلاق اللفظين على الأنثى: ابن الطيب الفاسي[4]. والذي يظهر في ضوء ما جاء عن اللغويين في هذين اللفظين، ومن خلال الموازنة بين أقوالهم: أن الزجاج قد ضيق واسعاً وقيَّد مطلقاً. وحسبنا ما احتجَّ به اللغويون عليه من المؤيدين للقولين معاً. فإذا أضفنا إلى ذلك أن جمهرة القائلين بما ذهب إليه الزجاج لم يقولوا بخطأ (عزبة) وإنما اختاروا: (عزباً) ونعتوه بالفصاحة وبأنه الجيد؛ فإنه يتبين لنا أن اجتهاد الزجاج لم يكن له قسط وافر من الصواب.

(كِسرى):

يرد في العربية الكثير من الألفاظ الأعجمية التي دخلت متنها على هيئتها

(١) الجواليقي، الرد على الزجاج...، ٢٧-٢٨. وينظر: ما ورد من مصادر في الحاشيتين (١) و (٣٤).

(٢) الزمخشري، أبو القاسم، شرح الفصيح، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن عبدالله الغامدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٧هـ) ٢/ ٦٨٩.

(٣) الصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبدالعزيز مطر، (القاهرة، دار المعارف، د.ت) ١٢٠.

(٤) الفاسي، ابن الطيب، حاشية القاموس = إضاءة الراموس...، ـ مخطوط ـ، عزب، ١/ ٤٧٢.

البنائية في لغتها الأصلية، وكذلك ما عربته العرب وفق أبنيتها. وقد ذكر ثعلب في (فصيحه) من تلك الألفاظ المعرَّبة لقب ملك الفرس (كِسرى) حيث أورده في (باب المكسور أوله)(١). وقد جاء هذا اللفظ في الشعر العربي الجاهلي؛ مما يدل على أن العرب تكلمت به. قال عدي بن زيد العبادي:

أين كِسْرى كِسْرى المُلُوك أَنُو شَرْوان أَمْ أينَ قَبْله سَابورُ(٢)

وقد اختلف اللغويون في ضبط أول هذا اللفظ، فذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن العرب لا تقول: (كِسرى)، إلا بالكسر(٣)، وكذلك قال أبو عمرو بن العلاء والأُمَوي(٤) وأيدهما ابن قتيبة الذي قال بالكسر في موضع من كتابه (أدب الكاتب)(٥)، وأكد ذلك في موضع آخر بقوله: ولا يفتح(٦). وهذه الأقوال لمعاصري ثعلب تتفق مع ما ذهب إليه من أن أول (كسرى) مكسور.

ويعترض الزجاج على ثعلب والقائلين بالكسر؛ فقد خاطب ثعلباً بقوله:

(١) ينظر: ثعلب، الفصيح، ٢٩٣.

(٢) البيت له في ديوانه، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، (بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م) ٧٨. و ابن الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (دمشق، دار البشائر للنشر، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م) ١٨١. والجواليقي، أبو منصور، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ) ٢٨٢. والرواية في الأخيرين: أبو ساسان، بدل: أنوشروان.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو محمد، شرح المفضليات، ٥٣٤.

(٤) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، كسر، ١٠/ ٥٠، والجواليقي، الرد على الزجاج، ٣٠. والأموي هو عبدالله بن سعيد بن أبان بن العاصي. أخذ عن فصحاء الأعراب. و أخذ عنه العلماء كأبي عبيد وغيره. وكان ثقة حافظاً للشعر والأخبار. من آثاره: النوادر، وغيرها. ينظر: الزبيدي، أبو بكر. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (القاهرة، دار المعارف،١٩٨٤م) ١٩٣، والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم(القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)٢/ ١٢٠.

(٥) ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٩٠.

(٦) المرجع السابق، ٤٢٦.

"وقلت: (كِسرى) ـ بكسر الكاف ـ، وهذا خطأ، وإنما هو (كَسْرى)؛ والدليل على ذلك أنَّا وإياكم لا نختلف في النسب إلى (كسرى): كَسروي ـ يفتح الكاف ـ وهذا ليس مما تغيِّره ياء النسب؛ لبعده منها؛ ألا ترى أنك لو نسبت إلى (مِعزى)، قلت: مِعزويّ. وإلى دِرْهم، قلت دِرهمي، ولا تقول: مَعزويّ ولا دَرهميّ"(١).

وفي كلام الزجاج هذا نظر؛ إذ لا نسلِّم بما ذهب إليه؛ ذلك أن مثل هذا القول تعوزه الدقة، و يفتقد الدليل العلمي. ولم نجد من أيده في ذلك في ما بين أيدينا من مصادر اللغة ومعجماتها. وقد وسم ابن خالويه ما ذهب إليه الزجاج بأنه " خطأ عظيم؛ لأن (كسرى) ليس عربياً، ولم يكن في الأصل (كِسرى)، ولا (كَسرى)، إنما هو بالفارسية: (خُسرو) بضم الخاء. وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة، فعربته العرب إلى لفظ آخر، فإن فتحت أو كسرت فقد أصبت، والكسر أجود.. "(٢).

ولأبي منصور الجواليقي رد اتسم بالموضوعية الجيدة، حيث يقول في نقد ما ذهب إليه الزجاج: " هذا عجيب من أبي إسحاق؛ لأن أكثر العلماء الموثوق بعلمهم وصحة روايتهم يرون أن الفصيح (كِسرى) بكسر الكاف. وروى أبو عبيد عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء: ينسب إلى (كِسرى). قال: وكان يقوله: كِسْريّ، بكسر الكاف وتشديد الياء. وكِسرَويّ بفتح الراء وتشديد الياء قال: ولا يقال: كَسرويّ ـ بفتح الكاف ـ فهذا خلاف ما حكى الزجاج.

وقال الأُمَوي: (كِسرى) بالكسر أيضاً،وهو أعجمي معرَّب، وأصله (خسرو)، فعربته العرب، فقالوا: (كِسرى). قال: وأعجب من هذا أنه قال: إنا وإياكم لا نختلف في النسب إلى كِسْرى: كَسرويّ. وهذه أقوال العلماء تشهد بالرد عليه.

(١) الزجاج، مخاطبة بين الزجاج وثعلب،ـ مخطوط، ١٥٠/ ب ـ ١٥١/ أ.

(٢) ابن خالويه، انتصار... ـ مخطوط ـ الورقة ٢/ ب. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٤/ ١٢٨، وينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ٢٨٧.

وبعد، فالعرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية،ولا تحتجر فيها، ثم إن النسب قد نُحِّي منه شئ كثير على غير قياس. قالوا في أمس: إمسيّ... وفي الحَرمَ: حِرْمي... وهذا باب من النسب كبير يخالف القياس سماعاً "(١) كما نص الجواليقي على فصاحة الكسر في كتابه (المعرَّب)(٢). وما ذكره ابن خالويه والجواليقي حول تعريب هذا اللقب الفارسي هو ما جاء في مصنفات تراث المعرب والدخيل في العربية.

كما ذهب إلى اختيار الكسر، وأنه أفصح، أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السِّجِسْتاني(٣). وابن السكيت يرى أن الكسر أكثر (٤). والكسر أيضاً هو اختيار الكوفيين(٥) كما ذهب إلى أفصحية الكسر عدد من اللغويين(٦) ويظهر أن الزجاج أخذ بمذهبه البصري الذي يقول بفتح الكاف؛ إذ يختار البصريون فتحها(٧) وينسب الزمخشري فتحها إلى العامة، وأنها لغة رواها الكسائي وابن الأعرابي(٨).

ومن اللغويين من يرى جواز اللغتين: الفتح والكسر على السواء، دون تفضيل لغة على أخرى، ومن هؤلاء: الخليل بن أحمد الفراهيدي وابن درستويه والجوهري

(١) الجواليقي، الرد على الزجاج، ٢٩-٣١. وينظر ابن سلام، القاسم، أبو عبيد، الغريب المصنف،١/ ١٣١.

(٢) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ٢٣.

(٣) ينظر: ابن خالويه، انتصار...ـ مخطوط ـ الورقة ٢/ ب. و السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ٤/ ١٢٨. والبطليوسي، ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م) ٢/ ٢٣٧.

(٤) ينظر، ابن السكيت، إصلاح المنطق ١٩٧.

(٥) ينظر: ابن الجبان الأصبهاني، شرح فصيح ثعلب، ٢١٨، والهروي، أبو سهل، إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق: أحمد بن سعيد قشاش (المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ) ٢/ ٦٢٦.

(٦) ومنهم أبو عبيد القاسم بن سلام، ينظر: الغريب المصنف،١/ ١٣١. والفيروزآبادي الذي قدم الكسر على الفتح؛ مما يعني أن الكسر عنده أفصح، ينظر: القاموس المحيط، كسر.

(٧) ينظر: ابن الجبان الأصبهاني، شرح الفصيح، ٢١٨. والهروي، أبو سهل، إسفار الفصيح، ٢/ ٦٢٦.

(٨) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم، شرح الفصيح، ٢/ ٤٣٤.

وابن سيده وغيرهم من المعجميين ومصنفي تراث (لحن العامة) وتصويبه وتصحيحه(١).

وخلاصة القول: أن ما ذهب إليه ثعلب في اختياره كسر الكاف في هذا اللفظ أرجح من غيره؛ لقول أكثر اللغويين به، ونعتهم إياه بالفصاحة والجودة والأكثرية؛ ولأن قول الزجاج لم يؤيده أحد ـ فيما نعلم ـ من اللغويين.

(وعد وأوعد)

تباينت أقوال اللغويين وآراؤهم في دلالة هاتين الصيغتين (فعل وأفعل) من هذا الفعل، أمترادفتان هما، أم أن لكل صيغة دلالة تختلف عن الأخرى؟. قال ثعلب: تقول: "وعدت الرجل خيراً أو شراً، فإذا لم تذكر الشر قلت: وعدته بالخير، وأوعدته بكذا، وكذا تعني الوعيد "(٢).

ونتناول ما قاله اللغويون بشأن (وعد وأوعد) بشئ من التفصيل. ولعل من الأنسب أن نعرض لدلالة كل من الصيغتين مع ذكر الخير والشر، ومع عدم ذكرهما، ومع اقتران ما بعدهما بالباء، كل على حدة؛ حصراً لجوانب الموضوع وإحكاماً لها؛ مما يجعل الذهن يستوعبها أكثر. ويميز دلالتيهما دون خلط أو لبس.

وعد وأوعد (مع ذكر الخير والشر):

ذكر اللغويون مجيء (وعد وأوعد) وذكر الخير والشر بعدهما. فقال الكسائي: " وتقول: قد وعدت فلاناً خيراً، ووعدته شراً، بغير ألف. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الحَقِ، وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾(٣) ولم أقف على رأي للكسائي حول

(١) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، كسر ٥ / ٣٠٧. وتصحيح الفصيح وشرحه، ٢٨٧. والجوهري، الصحاح، كسر. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، كسر ٦ / ٣٣٢. واللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ١٩٠. وابن منظور، لسان العرب. والزبيدي، المرتضى، تاج العروس، كسر.

(٢) ثعلب، الفصيح ٢٧٧.

(٣) الكسائي، علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق: رمضان عبدالتواب (القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي ١٤٠٣هـ= ١٩٨٢) ١١٠.

مجيء (أوعد) مع ذكر الخير والشر في تراثه، وفي ما نسب إليه في كتب اللغة ومعجماتها(١).

ويؤيد الفراء ما ذهب إليه شيخه الكسائي حول (وعد) ومجيئها مع ذكر الخير والشر على السواء. يقول ابن السكيت: " .. الفراء: يقال: وعدته خيراً، ووعدته شراً، بإسقاط الألف... "(٢).

ويذكر قطرب قولاً يستشف منه أن الصيغتين (وعد وأوعد) مترادفتان؛ إذ يقول: " وعدت الرجل خيراً، وأوعدته خيراً، ووعدته شراً، وأوعدته شراً"(٣).

ويكتفي أبو حاتم السجستاني بإيراد صيغة (وعد) مع ذكر الخير والشر(٤). وهو في ذلك يذهب مذهب الكسائي في إغفال صيغة (أوعد) مع ذكرهما. ويرى ابن دريد أنه " .. لا يقال: أوعدته شراً، إنما يقال: أوعدته بشر "(٥).

أما ابن قتيبة فيؤيد هؤلاء في مجيء (وعد) في الخير والشر، ويضيف مجيء (أوعد) في الشر، دون أن يُقرن الشر بالباء كما هو رأي الفراء(٦).

وجاء عن ابن الأعرابي في ما رواه عنه المعجميون "أوعدته خيراً، وهو نادر"(٧). والظاهر أن نعت قول ابن الأعرابي بالندرة يرجع إلى شح السماع به عن العرب، فهو أقل من القليل، ولكنه لم يصل إلى مستوى الشذوذ، ولم ينعته أحد بالخطأ .

---

(١) ينظر: الكسائي، ما تلحن فيه العامة ١١٠. والأزهري، تهذيب اللغة، وعد ٣/ ١٣٣ ـ ١٣٥. وابن منظور، لسان العرب. والزبيدي: المرتضى، تاج العروس، كسر.

(٢) ابن السكيت، يعقوب، إصلاح المنطق، ٢٢٦.

(٣) الزبيدي، المرتضى، تاج العروس، وعد.

(٤) ينظر: السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، حققه ودرسه، خليل إبراهيم العطية، (البصرة، جامعة البصرة، ١٩٧٩م) ١٧٠.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، وعد ٣/ ١٢٦٥.

(٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب ٣٥٦، وينظر: الزبيدي، المرتضى، تاج العروس، وعد.

(٧) ابن منظور: لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: وعد. و لم يرد ما رواه المعجميون عن ابن الأعرابي في القطعة الباقية من نوادره.